

# الحكومة تنجذب الإطار التنفيذي للبرنامج الوطني لسوريا فيما بعد الحرب للعامين ٢٠١٩ - ٢٠٢٠ مشاريع لمكافحة الفقر وتحسين توفير الغذاء والإمداد واستقرار الأسواق استدامة الموارد النقدية لتأمين الاحتياجات الأساسية والمحافظة على استقرار الأسعار وسعر الصرف

في ضرورة تطوير نظام التعريفات الجمركية مع إعادة النظر في التعريفات، وإطار حماية المنتج المحلي، وتطوير تشريعات الضريبة باتجاه الضريبة الموحدة على الدخل وضريبة المبيعات

ضربي البيوع العقارية.

من الأولويات أيضاً وفق المذكرة تعزيز الاستثمار وتحسين بيئة الأعمال، حيث تم العمل على تعزيز عوامل الجذب في الاقتصاد السوري، عن طريق إزالة عوائق أمام قطاع الأعمال بهدف تشجيع قطاع الخاص والمحلّي والأجنبي على الاستثمار، وتحديد حاجة سوريا من المشاريع الاستثمارية، الصناعية الزراعية والخدمية.. وغيرها، سواء كانت مشاريع في القطاع العام أم مشاريع شتركة، وتخطيط توزع هذه المشاريع ضمن عدة مكونات ابرزها تحديد الإطار التنظيمي والتشريعي، وتوفير المناخ الملائم لتشجيع الاستثمار في سوريا، وخاصة في مجال الإنتاج.

ضافة إلى تشجيع الانتقال إلى القطاع الاقتصادي المنظم، وإقامة مناطق قتصادية خاصة بالاستفادة من المزايا التنافسية المحلية، وتطوير منظومة حماية الفكرية والصناعية.

تشارکیہ

حول التشاركيه واستثمار الأصول  
عامة بينت المذكرة أنه لابد من زيادة  
فاءة استثمار الأصول العامة لتوفير  
نفقات للدولة، والمساهمه في توسيع  
نطارات البني التحتي، وتعزيز دور  
قطاع الخاص والفرص الاستثمارية،  
المشاركة في المخاطر ضمن عدة مكونات،  
تتمثل بحصر وتحديد الأصول القابلة  
للاستثمار (في الادارة المركزية والإدارات  
ال محلية) وتحديد الإطار التشريعي  
لنظام للاستثمار، تحديد الإجراءات  
اللازمة لوضع الأصول في الاستثمار.

A wide-angle photograph of the Central Bank of Iraq's main building in Baghdad. The building is a large, modern structure with a light-colored facade, featuring a prominent arched entrance with a blue and gold decorative frame. A flag flies from a pole on top of the building. The foreground shows a paved area with several tall, black streetlights and some greenery, including small trees and shrubs.

لإستراتيجي الغذائي وتأهيل وتطوير  
البنى التحتية من الصوامع، المطاحن،  
المخابز، ومنفذ البيع.. إلخ، إضافة إلى  
رصد ومتابعة حاجة السوق المحلية  
تطوير أدوات التدخل، ولاسيما فيما  
يتعلق بالسلع الغذائية والاستفادة  
من علاقات التعاون الدولي مع الدول  
الصديقة والجهات المانحة فيسد فجوة  
لاستدامة من الناحية الأساسية.

النسخة الدراسية

وأوضحت المذكورة أنه لا بد من ضمان تكامل لسياساتين المالية والنقدية على المدى القصير.

اما فيما يخص الجانب التقديري والمصرفي فقد تم ضمان استدامة الموارد التقديرة تأمين الاحتياجات الأساسية، مع المحافظة على استقرار الأسعار وسعر الصرف، وإدارة العرض والتحكم في السيولة وتطوير الخدمات المالية والمصرافية وضمان الوصول الشامل إليها، والعمل على تطوير أدوات مالية ومصرافية مناسبة لتحفيز التبادل التجاري مع الدول الصديقة بهدف تجاوز الإجراءات القسرية المفروضة على سوريا.

وفي جانب المالية العامة أشارت المذكورة

واعتبرت المذكورة أن تنظيم وتجهيز الأسواق الداخلية يعتبر كذلك من ضمن البرامج الإسعافية لإعادة إطلاق النشاط الاقتصادي بحيث يتم تقدير الاحتياجات السنوية من السلع الأساسية، وتقدير المخزون محلياً، وتقدير الفجوة والفائض والرقابة على الجودة والأسعار والإمداد، والتثبيك مع جهات الإنتاج والتوصييف ضمن مكونات تتمثل برصد ومتابعة حاجة السوق المحلية ومن ثم تطوير أدوات التدخل والتاكيد على تنفيذ السياسة الوطنية للجودة.

وبينت أن تأمين الأمن الغذائي يعتبر من الإجراءات الأساسية الواجب اتخاذها ضمن البرنامج التنفيذي الوطني السوري ما بعد الحرب، وذلك بتحسين توفير الغذاء والإمداد واستقرار الأسواق وزيادة إمكانيات وصول الغذاء للأسر إمكانات الوصول المادية بهدف تحسين الحالة التغذوية للسكان.

ومن الجدير ذكره أن هذا البرنامج ينطاطع مع البرامج الأخرى وبخاصة المتعلقة منها بالزراعة والصناعة والنقل والاقتصاد الكلي ضمن عدة مكونات، أبرزها الحفاظ على الاحتياطي

الحيواني، وزيادة إنتاجيته، وإمكانات  
مويقة، مع تقليل الحفقات الوسيطة،  
حسين دخل المنتجين الزراعيين،  
مراجعة استدامة استخدام الموارد  
الطبيعية، وتطوير وتنمية الثروة  
حيوانية، وتوفير الأعلاف، وزيادة  
حجم المنتجات الحيوانية والسعى إلى  
تقوير الإنتاج النباتي، ومن ثم تطوير  
إنتاج الحيواني بالاستخدام المستدام  
موارد الطبيعة وتطوير الخدمات  
ساعدة.

تأتي الصناعة في المرحلة الثانية ضمن  
برنامج سعياً إلى النهوض بالصناعة  
الحولية في القطاعين العام والخاص،  
زيادة القدرة التنافسية للمنتجات  
صناعية الوطنية، وتعزيز دور القطاع  
خاص الصناعي، وتشجيع الصناعات  
الصديرية التناهيسية.

مسافة إلى دعم الصناعات التي ترتبط  
بكمال سلسل القيمة، وبخاصة  
صناعات الزراعة وتطوير حاضنات  
عمال، والعمل على تعزيز دور القطاع  
الخاص في الصناعة، ويعالج ذلك في إطار  
زيز الاستثمار وتحسين بيئة الأعمال،  
ذلك إصلاح القطاع العام الصناعي،  
تطويره ويعالج في إطار برنامج إصلاح

## هناء غانم

ت المذكورة أن الأولوية هي لتطوير نشاط الزراعي بشقيه النباتي

أولويات

ت المذكورة أن الأولوية هي لتطوير نشاط الزراعي بشقيه النباتي

## المشكلة الاقتصادية شاملة والحل تضافر جهود الجميع

عامر الناس، شهدوا

مع تقديرنا للحالة الاجتماعية التي يمر بها المجتمع السوري على مستوى الوضع المعيشي، وما يعنيه نتيجة الحصار وال الحرب، إلا أن ذلك لا يمنع من توضيح الواقع الاقتصادي بشفافية عالية، فالاقتصاد السوري يعني مشكلات مركبة أهمها الركود الاقتصادي والتضخم وارتفاع نسبه البطالة، فأي بلد بالعالم يتعرض لما تعرضت له سوريا سيؤثر ذلك بطبيعة الحال في القوة الشرائية لعملته الوطنية وتصبح الحلول صعبة، نتيجة شح في الأنواع التي يمكن استخدامها لإنقاذ الوضع السياسي وعلى رأسها الموارد المالية إن كان لجهة الليرة السورية أو القطع الأجنبي.

على أية حال، فلنستعرض في هذا المقال العقبات وغياب برنامج اقتصادي واضح يفتقر للنأي، فالمحاولات التي تتم من أجل دعم القوة الشرائية لليرة السورية لا يمكن أن تجدي نفعاً ما لم يتوافر استقرار اقتصادي، وهذا الاستقرار لا يمكن أن يتم ما دام البلد يعيش حالة حرب وحالة حصار خانقة، فلا يمكن تحريك سعر الصرف ما لم يتم معالجة البطء في النشاط الاقتصادي، ومن ثم الدعوة إلى الأدخار واستخدام أداة الفائدة لتشجيع الأدخار، فالدعوة لزيادة الأدخار في ظل معالجة لم تكتمل لرفع الطلب في الأسواق إجراء لن يعطي نتيجة لأن الأدخار وظروفاً الحالي يؤدي إلى نقص معدل الاستهلاك وبالتالي نقص في مستوى الطلب العام ما يؤدي إلى الركود الاقتصادي، ولا بد أن نشير هنا إلى أن تراجع الأدخار سببه التخوف من الركود والبطء في النشاط الاقتصادي، وبالقلب الآخر فالملاحظ أن توظيف الأدخار في أغله لا يوجه إلى القنوات الاستثمارية المفيدة التي تؤدي إلى تحريك الاقتصاد بشكل فعلي، فالتمويل يقتصر على شراء الحاجات الأساسية إضافة لبعض القروض البسيطة لأصحاب المهن أو للترميم، ما يشير إلى أن الأدخار غير موجه وهذا الأمر يؤثر سلباً في النشاط الاقتصادي.

أما الإشكال الثاني فيعود بنا بالذاكرة إلى أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة، حيث تردد المصارف في منح الائتمان وتتردد الشركات في قبول الائتمان خوفاً من الركود الاقتصادي، في وضعنا الحالي هناك ركود اقتصادي ترافق مع تراجع قدرة الدخل على الاستهلاك، رغم وجود كتلة نقدية كبيرة في الأسواق، وهذا مؤشر إلى أننا وقعنا بما يسمى فخ السيولة، إذ

إن النقد الحاصل يصبح مفضلاً ومطلوباً من المجتمع. فالمشكلة لا يمكن حصرها بسعر الصرف فقط إنما أحد العوامل المؤثرة في الوضع الاقتصادي، مشكلتنا في الإنتاج والاستهلاك والتمويل والتکلفة، وهذا يتطلب من المعنيين وضع برنامج اقتصادي واضح المعالم ومحبوب اجتماعياً يراقبه سياسة نقدية متوازنة ومتناهجة مع هذا البرنامج تكون واضحة الأهداف وتتدخل بالتواءزي مع تدخل الحكومة لدفع الاقتصاد وتنشيط الطلب من خلال سياسة تمويل تستهدف المشاريع الإنتاجية بهدف تقليل البطالة ورفع المستوى الكلي للدخل، وبالتالي تنشيط الطلب الذي بدوره يسهم في تحفيز المشاريع

والأفراد على الاستثمار والاستهلاك وبهذه الحالة يتم الخروج من الركود الاقتصادي.

بكل شفافية يجب القول إن أي برنامج أو سياسة نقدية تطرح بوضاعنا الحالي ولا يقبلها قبول وتعاون اجتماعي وطني لن يكتب لها النجاح، وبالتالي فقبول المجتمع وتفاعله يتطلب عدم اتخاذ إجراءات تخلق شعوراً اجتماعياً بأن العجز يتم تحميشه للمواطن، وهذا العجز يخلق للحكومة مشكلات كبيرة تتعكس سلباً على برامجها الاقتصادية وسياساتها النقدية، ما يستدعي اشتراك طرف ثالث وطني يتحمل جزءاً من الألام الذي يتحمله المجتمع والحكومة، وبشفافية نقول إذا تم البحث عن الكتلة النقدية في السوق السورية نجد أنها مقسومة بين ثلاثة أطراف، كتلة في المصارف أي لدى الحكومة وهي الطرف الأول، وأييسط كتلة موجودة مع

شريحة كبيرة من المجتمع وهي الحلة الأضعف التي تمثل الطرف الثاني، وكتلة مماثلة لكتلة الحكومة بيد مجموعة من التجار وهي الطرف الثالث.

هذا الواقع أصبح معروفاً لدى الجميع، لذلك فتمرّكز الكتلة النقدية للليرة السورية هو ما يجب دراسته ووضع السياسة النقدية الملائمة له، وهنا اسمحوا لي أن أشير إلى أن موضوع طرح الدولار في الأسواق لزيادة العرض غير مجد، فالعرض يقتفي منه من يملك الكتلة النقدية التي تمكنه من شرائه وهذه الإمكانيّة مفقودة لدى الشريحة العظمى من المجتمع، لذلك فالمسؤولية تكمن في سحب الكتلة النقدية الفاقدة من الليرة السورية والموضوعة في خزائن خارج القنوات المصرفية، والناتجة عن تفضيل النقد الحاضر أكثر من

ووضعه بالمصارف. وهذا الأمر يتطلب خلق برامج وسياسات اقتصادية ونقدية ومالية متناغمة، تحمل الجميع المسؤولية الوطنية المقبولة اجتماعياً، مع التوضيح أن هذه السياسات سينتتج عنها آلام تدعونا وطنيتنا إلى تحملها من جميع الأطراف، ما يقودنا إلى الإشارة إلى حجم المسؤوليات التي تقع على عاتق مجلس النقد والتسليف كطرف يمثل الحكومة ومطالبة المجلس بخلق مجموعة استشارية من المجتمع يمثل الطرف الثاني، إضافة إلى مجموعة من الطرف الثالث، للعمل على وضع برامج وسياسات اقتصادية مقبولة ومتوازنة ومتاغفة، مبنية على مبدأ ترابط مصالح الأطراف الوطنية، فلا يمكن لطرف أن يستغنى عن أعمال وجهود الطرف الآخر، وهذا أمر يفرضه الواقع والظروف الحالية للاقتصاد الوطني، التي تتطلب صهر الجهد في بوتقة واحدة لانتشال الليرة من وضعها وتوجيهه الاقتصاد الوطني لما يتحقق من مصالح سامية.

الأسعار في أول رمضان «التمويلين»: استقرار.. ولن نرحم من «لا ير

علي محمود سليمان

صرح مدير مديرية حماية المستهلك علي الخطيب لـ «الوطن» بأن الوزارة اتخذت إجراءات مشددة لضبط الأسعار وعرض طلب السلع والمواد في الأسواق خلال شهر رمضان المبارك، موضحاً أن أسعار الخضار والفواكه لم ترتفع حتى الآن باستثناء البندورة، أما باقي المواد الغذائية وخاصة المعلب منها شهدت ارتفاعاً بسيطاً يتم التدقق فيه، أما بالنسبة للحوم الحمراء والأجبان والألبان فإن زيادة الطلب عليها قد يتسبب بارتفاع أسعارها ولكن هناك متابعة ورقابة شديدة، أما بالنسبة لمادة الفروج فقد شهدت انخفاضاً بحوالي المائة ليرة.

وبين الخطيب أن وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك تقوم بتسهيل دوريات متخصصة ونوعية في الأسواق، بحيث يكون هناك دوريات متخصصة بالمحروقات وأخرى باللحوم وغيرها متخصصة بالخضار وعلى هذا المنوال، وذلك بهدف رفع مستوى عمل الدوريات، بالإضافة إلى تغيير زمان ومكان تواجد الدوريات بشكل دوري ودون جدول محدد مسبقاً لمنع التلاعب، مع تقسيم الأسواق في المحافظات إلى قطاعات، كما تم تقسيم الرقابة على الأسواق خلال شهر رمضان إلى مراحلتين، بحيث يتم خلال الأيام العشرين الأولى تشديد الرقابة على السلع التي يزداد الطلب عليها وهي مواد المائدة الرمضانية من مواد غذائية وخضراء وفاكهه والمشروبات والتمور، في حين خلال الأيام العشرة الأخيرة تكون الرقابة مكثفة على محلات بيع الحلويات والألبسة كونه يزداد الطلب عليها قبل حلول عيد الفطر.

وقالت الخطيب إلى أن الوزارة سوف تتشدد في العقوبات مع من يقوم بارتفاع الأسعار والتلاعب بالسلع «فنلن يرحم لن يرحم»، وسيتم إغلاق أي محل يضبط بالتلطيع ورفع الأسعار، والإغلاقات تبدأ من ثلاثة أيام إلى عشرة وصولاً إلى شهر مع الغرامات المالية المرتفعة.

نهت الادارة المركزية في  
كهرباء جميع إداراتها  
شركات الكهرباء في المحـ  
سرورة الالتزام بالبرنامـ  
ج سعته الوزارة لتأمينـ  
يهابية المواطنين بشكلـ  
يتنتمي خلال أيام شهر رمضـ  
شكل خاص تغذية واحدةـ  
جميع خلال فترة الإفطارـ  
ك مصدر مسؤول في وزارةـ  
الوطن» أنه تم عقد اجتماعـ  
أمس وزير الكهرباء مدـ  
بوظيفه وحضره بعض المـ  
زاره وذلك يوم الأحد ٥ أيـ  
اف التوجيه بضرورة تأمـ  
رياثية مرحة للمواطنين خـ  
فطارـ  
شار المصدر إلى أن الوضـ  
اقس سوف يساعد إلى حد ماـ  
ك، موضحاً أن الحمولـ  
خفضت فيأغلب المحافظـ  
الاعتماد على الكهرباء للتـ  
أن الوزارة تعمل للتغلـ  
مسعويات التي قد تتعرض عـ  
رحلة المقابلة، وخاصة أنتـ  
بعبة من الحصار الاقتصاديـ  
فت المصدر إلى أن الاجتماعـ  
ي ضرورة التواجد في مواعـ  
ى نسبة لعمال الكهرباء والـ  
سبباً لأي عطل طارئـ  
ووجهات تتصل إلى درجة عدمـ  
عاماً خلاً هذه الشهـ

**«الجمارك»: تمور ومستحضرات تجميل  
منتهية الصلاحية في مستودعات في دمشق**

يتم عادة عرضها وبيعها في الأسواق والمحال دون بيانات تلئر صلاحيتها وموصافاتها.

وأشار إلى أن الحملة على المهربات تأتي في إطار التناغم مع التوجهات الحكومية الرامية لكافحة التهريب وضبط هذه الظاهرة بالتعاون مع العديد من الفعاليات الاقتصادية بهدف مصلحة الاقتصاد الوطني وحماية الصناعة والمنتج المحلي، وأن الحملة على المهربات شاملة في كل المحافظات وعوانها مكافحة التهريب وأن هناك تنتائج حقيقها الحملة في الكثير من المحافظات خاصة حماة التي باتت مؤخراً تشكل أهم المعابر والممرات للمضاعنة التي تكتبه المهربة حيث يتم العبور

الغذائية تمثل مواد ذات مواصفات متينة ومجهولة المنشأ، وبناء عليه يتم التشدد في التعامل مع مثل هذه القضايا لما تمتلكه من خطر على سلامة وصحة المستهلك.

كما أوضح أنه يضاف لتهريب المواد الغذائية بالتزامن مع شهر رمضان ارتقاع في معدلات تهريب الألبسة والإكسسوارات ومستحضرات التجميل لعرضها وبيعها مع موسم العيد، وأنه في هذا الإطار تم ضبط مستودع بدمشق يشتمل على كميات كبيرة من مستحضرات التجميل وبعض الإكسسوارات التي لا تحمل بيانات جمركية وتم إدخالها للبلد بطرق غير شرعية، وإن معظمها هو وارد مخالفه ومنتهية الصلاحية

**عبد الهادي شباط**  
ف مصدر مسؤول في الجمار  
شير من المواد الغذائية والآليات  
شهر رمضان المبارك والآباء  
تم التعامل معها وفق الأنظمة  
بيناً أن في مقدمة هذه المواد  
العديد من الشحنات، و  
الحقيقة والتأكد من حياثتها،  
جار إلى جلب التصور العارق  
نظم المهريات التي تدخل عبر